سلسلة الإصدارات القانونية

# نظام الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري المقارن

د.بن داوود إبراهيم

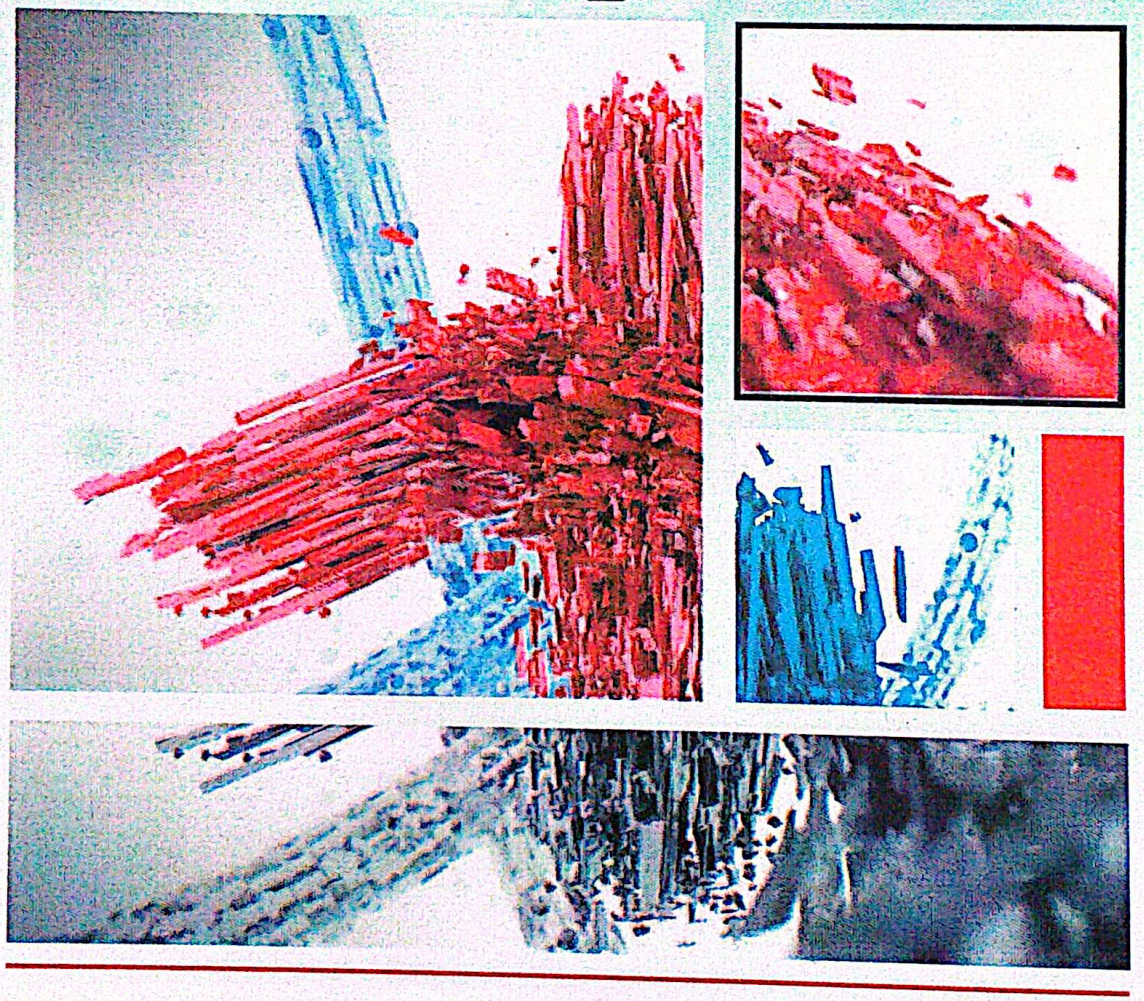

Dar El Kitab El Hadith
دار الكتاب الحديث

Scanné avec CamScanner

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| مقدمة | 5 |
| **الباب الأول : النظرية العامة لنظام الإفلاس.** | 9 |
| الفصل الأول : تعريف الإفلاس. | 11 |
| الفصل الثاني : التطور التاريخي لنظام الإفلاس. | 13 |
| المبحث الأول : في التشريعات القديمة. | 13 |
| المبحث الثاني : في التشريعات الحديثة. | 15 |
| الفصل الثالث : نظام الإفلاس ونظام الإعسار. | 17 |
| الفصل الرابع : مبادئ وأسس نظام الإفلاس. | 22 |
| **الباب الثاني : شروط وأنواع الإفلاس والتسوية القضائية** | 27 |
| الفصل الأول : شروط تطبيق نظام الإفلاس. | 28 |
| المبحث الأول : صفة التاجر. | 28 |
| المبحث الثاني : تعاطي الأعمال التجارية. | 41 |
| المبحث الثالث : التوقف عن الدفع. | 44 |
| الفصل الثاني : أنواع الإفلاس والتسوية القضائية. | 55 |
| المبحث الأول : الخيار ما بين التسوية القضائية وشهر الإفلاس. | 56 |
| المطلب الأول : التسوية القضائية. | 56 |
| المطلب الثاني : الإفلاس الوجوبي. | 57 |
| المطلب الثالث : تحول التسوية القضائية إلى إفلاس. | 58 |
| المطلب الرابع : أنواع الإفلاس . | 60 |
| الفرع الأول : الإفلاس الواقعي أو الفعلي. | 60 |
| الفرع الثاني : التفليس بالتقصير. | 63 |
| الفرع الثالث : التفليس بالتدليس أو الاحتيالي. | 65 |
| **الباب الثالث : الحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية.** | 67 |




Scanné avec CamScanner

الفصل الأول : المحكمة المختصة بإصدار الحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية. 69
الفصل الثاني : أحقية طلب شهر الإفلاس أو التسوية القضائية. 73
المبحث الأول : المطالبة من طرف المدين. 74
المبحث الثاني : المطالبة بشهر الإفلاس من طرف أحد الدائنين. 76
المبحث الثالث : شهر الإفلاس من تلقاء ذات المحكمة. 78
الفصل الثالث : مضمون حكم الإفلاس أو التسوية القضائية وشهره وتنفيذه. 80
المبحث الأول : مضمون الحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية. 81
المبحث الثاني : شهر حكم الإفلاس أو التسوية القضائية. 83
المبحث الثالث : تنفيذ الحكم القاضي بالإفلاس أو التسوية القضائية. 85
المبحث الرابع : مبدأ وحدة الإفلاس. 86
المبحث الخامس:طرق الطعن في حكم شهر الإفلاس أو التسوية القضائية. 87
المبحث السادس:تجاوز حالة التوقف عن الدفع عند الطعن بالمعارضة أو الاستئناف. 89

**الباب الرابع : أشخاص التفليسة والتسوية القضائية. 91**
الفصل الأول : المركز القانوني للمدين ولجماعة الدائنين. 92
المبحث الأول : المركز القانوني للمدين. 92
المبحث الثاني : المركز القانوني لجماعة الدائنين. 95
الفصل الثاني : الوكيل المتصرف القضائي. 97
المبحث الأول : إجراءات تعيين الوكيل المتصرف القضائي. 98
المبحث الثاني : المهام الموكلة للوكيل المتصرف القضائي. 100
الفصل الثالث : القاضي المنتدب والمراقبان. 106



Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: القاضي المنتدب.
المبحث الثاني : المراقبان. 106
الفصل الرابع:النيابة العامة ومحكمة التفليسة. 108
المبحث الأول : النيابة العامة. 109
المبحث الثاني : محكمة التفليسة. 109
**الباب الخامس : آثار الحكم بشهر الإفلاس.** 110
الفصل الأول : آثار الإفلاس على التصرفات السابقة. **112**
المبحث الأول : التصرفات الباطلة بطلانا وجوبيا. 113
المبحث الثاني : التصرفات الباطلة بطلانا جوازيا. 114
المبحث الثالث:بطلان قيد الرهون وحقوق الامتياز. 122
الفصل الثاني : الآثار اللاحقة للحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية. 127
المبحث الأول : غل يد المفلس عن التصرف في أمواله. 129
المبحث الثاني : تكوين جماعة الدائنين ووقف الملاحقات الفردية. 130
المبحث الثالث : سقوط آجال الديون. 139
المبحث الرابع : وقف سريان الفوائد. 143
المبحث الخامس : الرهن الإجباري لصالح جماعة الدائنين. 144
المبحث السادس : قيد رهون المفلس وحفظ حقوقه. 145
المبحث السابع : حرمان المفلس من حقوق مدنية وسياسية. 146
الفصل الثالث : حماية أصحاب الحقوق جراء الإفلاس. 147
المبحث الأول : حقوق المتعاقدين قبل الحكم بشهر الإفلاس. 150
المبحث الثاني : حق الاسترداد. 150
المبحث الثالث : حقوق أصحاب الامتياز والمرتهنين. 155
المبحث الرابع : حقوق الدائنين تجاه المتضامنين مع المفلس وكفلائه. 159
**الباب السادس : إجراءات التفليسة وإدارة موجوداتها.** 165 **166**



Scanné avec CamScanner

الفصل الأول : حصر أموال المفلس. 167
المبحث الأول : وضع الأختام. 167
المبحث الثاني : جرد الأموال. 169
المبحث الثالث : قفل الدفاتر وتحرير الميزانية. 171
المبحث الرابع : الإعلام بالوضعية الظاهرة. 172
الفصل الثاني : إدارة أموال المفلس. 173
المبحث الأول : التدابير التحفظية. 173
المبحث الثاني : تحصيل الديون ومباشرة التحكيم والتصالح. 174
المبحث الثالث : بيع الأموال. 176
المبحث الرابع : استمرارية الاستغلال التجاري أو الصناعي. 177
الفصل الثالث : تثبيت الديون وتأييدها. 180
المبحث الأول : تقديم الديون. 180
المبحث الثاني : تحقيق الديون. 182
المبحث الثالث : قبول الديون وتثبيتها. 184
الفصل الرابع : قفل التفليسة لعدم كفاية الموجودات. 186
المبحث الأول : طبيعة قفل التفليسة لعدم كفاية أموال المفلس. 187
المبحث الثاني : زوال حالة الإقفال المؤقت لعدم كفاية الموجودات. 189
**الباب السابع : انتهاء التفليسة.** 191
الفصل الأول : الصلح مع جماعة الدائنين. 193
المبحث الأول : الصلح الودي. 193
المبحث الثاني : الصلح القضائي -صلح الأغلبية-. 195
المطلب الأول : إنشاء عقد الصلح. 196
المطلب الثاني : التصويت والمصادقة على عقد الصلح. 197
المطلب الثالث : تحول التسوية القضائية إلى تفليسة. 209
المبحث الثالث : الصلح عن طريق التخلي عن الأموال. 212



Scanné avec CamScanner

المبحث الرابع : إقفال التفليسة لانقضاء الديون. 214
المبحث الخامس : الاتحاد ورد الاعتبار. 215
خاتمـــة. 225
قائمة المصادر والمراجع. 227



Scanné avec CamScanner